

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

العدد العاشر

22/5/2026 م - 1447/12/05 هـ

العدالة الانتقالية بسبيل العبور من ذاكرة الدم إلى دولة القانون

«خفايا الحراك الإسلامي في دمشق» فيلم يوثق الحقيقة

حين يتأخر القصاص... تتشظى الأمة وتُفتح أبواب الفتنة

حين يسكن السجن فينا: من «فوكو» إلى التجربة السورية

سورية الجديدة... بين الجراح والإنصاف

سجن بلا جدران... وموت بلا كفن

الرياضة في سورية: حين تبدأ النهضة من الحلول البسيطة

تيار سورية الجديدة





من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

يرى تيار سورية أن دور الشريعة من منظور السياسة والحكم يكمن في المقاصد العامة التالية:

1. تعزيز آليات التشاور والمشاركة والتمثيل والمحاسبة وضوابط القانون والعرف في جميع التشكيلات المجتمعية أدناها وأعلاها.
2. تحقيق العدالة في المجتمع.
3. تأمين وحماية أساسيات العيش الكريم، على الصعيد الفردي والجماعي، قبل كمالياتها.
4. التشجيع على الفضيلة والتضييق على الرذيلة.
5. صيانة كرامة الأفراد، من الرجال والنساء، وحرية المجموعات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامي القاري

إيميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

2-1	أ. بلال محمد الشيخ	حين يتأخر القصاص... تتشظى الأمة	إضاءات سياسة
4-3	أ. باسل عبد الله الرفاعي	سورية الجديدة... بين الجراح والإنصاف	رؤى سياسة
6-5	أ. توفيق زين العابدين	الرياضة في سورية: حين تبدأ النهضة...	إضاءات في التغيير والنهضة
8-7	أ. سما الزيات	”خفايا الحراك السلمي في دمشق“ فيلم...	إضاءات شبابية
9	أ. نور جندلي	حين يسكن السجن فينا: من «فوكو» ...	إضاءة على كتاب
10	أ. محمد زكريا البدوي	سجنُ بلا جدران... وموتُ بلا كفن	إضاءات نفسية إجتماعية
12-11	أ. سهير أومري	العدالة الانتقالية تُخرج الاقتصاد السوري...	إضاءات في الاقتصاد والتنمية
14-13	أ. منير الفقير	مخططات التنظيم في سورية...	وعي مدني
15	أ. محمد زكريا البدوي	بين دفاء الانتماء... ووثن الجماعة	إضاءات مقاصدية
17-16	أ. أديب الأسود	جرائم بلا عقاب	يراع



حين يتأخر القصاص... تتشظى الأمة وتُفتح أبواب الفتنة



أ. بلال محمد الشيخ
عضو تيار سورية الجديدة

بإعادة إنتاج نفوذهم سيقود إلى كارثة اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عما شهدته الأمة في تاريخها القديم. فالعدالة الانتقالية ليست خياراً سياسياً، بل ضرورة وجودية لحماية السلم الأهلي ومنع عودة العنف بأشكال جديدة. ومع ذلك، يواجه مسار العدالة الانتقالية في سورية تحديات واضحة، إذ تتعامل الحكومة السورية مع الملف بحذر شديد، يتحوّل أحياناً إلى بطء أو غياب رؤية متكاملة. فهناك من يرى أنها بدأت بمحاكمات محدودة في أحداث الساحل قبل أن تفتح الملف الأكبر والأكثر حساسية، وهو ملف العدالة الانتقالية الشامل. ويقول أصحاب هذا الرأي: إن إلقاء القبض على قاتل هنا أو محاكمة متورط هناك خطوة جيدة، لكنها لا تُعفي الحكومة من مسؤولية وضع استراتيجية وطنية متكاملة للعدالة الانتقالية، تتضمن كشف الحقيقة، والمحاسبة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار. فهذه المحاكمات خطوة إيجابية، لكنها لا تكفي لإغلاق ملف بهذا الحجم، ولا تمنع إعادة إنتاج النفوذ القديم، ولا تبني الثقة المطلوبة بين الدولة والمجتمع. إن العدالة الانتقالية، كما تؤكد التجارب الدولية، لا تُختزل في المحاكمات، بل تقوم على كشف الحقيقة، والمحاسبة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وضمان عدم تكرار الجرائم. وهذه الأركان الأربعة تشكّل معاً الإطار الذي يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، ويمنع عودة منظومات القمع السابقة. إن البطء في تطبيق العدالة الانتقالية لا يعني فقط تأخير المحاكمات، بل يعني أيضاً تأخير المصالحة، وتأخير الاعتراف بالضحايا، وتأخير بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. وكلما طال الانتظار، زادت احتمالات ظهور روايات متضاربة، وتنامي شعور الضحايا بأن الدولة الجديدة لا تختلف كثيراً عن السابقة، وأن العدالة قد تُستبدل بتسويات سياسية أو صفقات ظرفية.

لم تكن العدالة في أي مرحلة من تاريخ الأمم ترفاً سياسياً أو مطلباً يمكن تأجيله، بل كانت دائماً الركيزة التي تُبنى عليها استقامة المجتمع وتماسكه، والشرط الأول لولادة دولة قادرة على حماية نفسها من الانقسام والفتنة.

فالتاريخ، بكل ما يحمله من دروس دامغة، يقدّم شواهد لا تُخطئ على أن التهاون في محاسبة المجرمين أو ترك الدماء بلا قصاص يفتح الباب أمام اضطرابات لا تنتهي، ويُدخل الجماعات في دوامة صراع تتغذى من غياب الحق وتراكم المظالم. ومن أبرز تلك الشواهد ما وقع بعد مقتل الخليفة الراشد "عثمان بن عفان" رضي الله عنه، حين أدى غياب القصاص الفوري من القتلة إلى انقسام الأمة واندلاع حروب داخلية استنزفت رصيدها العسكري والسياسي، ودفعت المسلمين إلى صراع طويل لم يكن سببه خلافاً سياسياً بقدر ما كان نتيجة مباشرة لغياب آلية واضحة تُعيد الحق إلى أصحابه، وتمنع توظيف الدم في الصراع.

لقد تحوّلت العدالة المؤجلة آنذاك إلى فتنة عامة، وتحولت الفتنة إلى حرب، والحرب إلى انقسام عميق ظلّت الأمة تدفع ثمنه عقوداً طويلة.

وما جرى في ذلك الزمن ليس حدثاً معزولاً، بل قاعدة اجتماعية تتكرر كلما غابت العدالة أو تعطلت أدواتها.

فحين يشعر الناس بأن حقوقهم تُهمَل، وأن دماء أبنائهم تُترك بلا حساب، وأن من ارتكب الجرائم يعيش بلا مساءلة أو يعيد بناء نفوذه، فإن ذلك يخلق فراغاً أخلاقياً وسياسياً خطيراً، ويُضعف الثقة بين المجتمع والدولة، ويفتح الباب أمام عدالة بديلة خارج إطار القانون، سواء عبر الثأر الفردي أو عبر تشكيل جماعات مسلحة ترى نفسها بديلاً عن مؤسسات الدولة.

وفي سورية اليوم، تقف البلاد أمام مشهد مشابه في جوهره وإن اختلفت تفاصيله.

فسنوات القمع والاعتقال والتعذيب والقتل الممنهج خلّفت جراحاً عميقة في الذاكرة السورية، وراكت كمّاً هائلاً من الشهادات والوثائق والصور التي لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها.

ومع سقوط النظام البائد وانكشاف حجم الانتهاكات، بات واضحاً أن أية محاولة لبناء دولة جديدة دون عدالة انتقالية حقيقية ستكون محاولة محفوفة بالخطر، لأن ترك حقوق الناس معلقة أو غضّ الطرف عن المجرمين أو السماح لهم



وتشير تجارب "رواندا وجنوب إفريقيا والبوسنة والهرسك" إلى أن العدالة الانتقالية لا تنتظر الظروف المثالية، بل تبدأ رغم الانقسامات، وتُبنى بالتوازي مع السلم الأهلي، لأن التأخير في أحد المسارين يهدد الآخر.

فهذه الدول، رغم خصوصياتها، شرعت في بناء نماذجها الخاصة، وسنت قوانين واضحة، وبدأت خطوات عملية أعادت الثقة إلى المجتمع، وأغلقت الباب أمام عودة العنف.

ويبقى السؤال الأخطر: هل يمكن أن يؤدي غياب العدالة أو شعور الضحايا بإفلات المجرمين من العقاب إلى نشوب حرب أهلية أو طائفية؟ إن التجارب التاريخية والحديثة تقدّم إجابة واحدة: نعم، هذا الاحتمال قائم بقوة، فحين يشعر أهالي الضحايا بأن دماء أبنائهم تُهمل، وأن من ارتكب الجرائم يعيش بلا محاسبة أو يعيد بناء نفوذه أو يشارك في مؤسسات الدولة الجديدة، فإن ذلك يولد شعورًا بالغضب والعجز، وقد يدفع بعض الفئات إلى البحث عن عدالة بديلة خارج إطار الدولة.

هذا ما حدث في دول عديدة حين فشلت في تحقيق العدالة الانتقالية، فانزلقت إلى موجات جديدة من العنف، لأن الضحايا فقدوا الثقة في الدولة، ولأن غياب القصاص فتح الباب أمام الثأر والانتقام.

وفي السياق السوري، حيث الجراح لا تزال مفتوحة، وحيث الذاكرة مثقلة بالصور والشهادات، فإن تجاهل هذا البُعد قد يقود إلى كارثة اجتماعية، ويعيد إنتاج دوائر العنف بأشكال جديدة.

إن سورية اليوم أمام مفترق طرق حاسم: إما مسار عدالة صارم وواضح يضع كل من ارتكب جريمة أمام القضاء، ويعيد للناس حقوقهم، ويُشعر المجتمع بأن الدولة الجديدة تقوم على أسس أخلاقية وقانونية راسخة؛ وإما تكرار لدرس التاريخ حين تُترك الدماء بلا قصاص، فتتشظى البلاد، وتُفتح أبواب الفتنة، ويُعاد إنتاج دوائر العنف بأشكال جديدة.

فالعدالة ليست ترفاً سياسياً، ولا بنداً يمكن تأجيله، بل هي الشرط الأول لولادة سورية جديدة، دولة لا تقوم على منطق القوة، بل على سيادة القانون، واحترام الإنسان، وحماية المجتمع من الانقسام.





بقلم: أ. باسل عبد الله الرفاعي
كاتب ومدقق لغوي

سورية الجديدة... بين الجراح والإنصاف

تُطْفئُ الأملَ في القلوب، وتفتحُ أبوابَ الفوضى والاحتقانِ والرغبةِ بالانتقامِ الفردي. لذلك، فإنَّ تحقيقَ العدالةِ يجبُ ألا يكونَ انتقائياً أو بطيئاً إلى حدِّ موتِ الحقيقةِ، بل مساراً واضحاً وشفافاً يشعرُ فيه الناسُ أنَّ الدولةَ تقفُ إلى جانبِ الضحيةِ لا إلى جانبِ النسيانِ.

ومن هنا، فإنَّ العدالةَ الانتقاليةَ ليست أوراقاً قانونيةً فحسب، بل هي معركةٌ وعي وكرامةٌ وذاكرةٌ. هي استردادٌ لصوتِ الذين أُسكِّتوا بالقهرِ، وإعادةُ الهيبةِ لعائلاتِ الشهداءِ والجرحى، الذين دفعوا أثماناً لا يستطيعُ الكلامُ وصفها. فهؤلاءِ لم يقدِّموا أبناءهم قرايين للعدم، بل سَطَّروا بدماهم صفحةً خالدةً في تاريخِ سورية، ونقولُ إنَّ الأوطانَ تُبنى بالتضحياتِ لا بالخضوعِ والانكسارِ.

ولا يمكنُ للوطنِ أن يتعافى ما لم يُكشَفْ مصيرُ المفقودينِ والمغيَّبينِ. فهناكُ أمهاتٌ ما زلنَ ينتظرنَ طرُقَ البابِ من أبناءهن، وأباءٌ يعيشونَ على فتاتِ الأملِ، وأطفالٌ كبروا وهم يحملونَ صورَ آبائهم بأيديهم النحيلة. وإنَّ معرفةَ الحقيقةِ حقٌّ مقدَّسٌ، لأنَّ الأوطانَ التي تُخفي جراحها تبقى أسيرةَ الألمِ، أمَّا الأوطانُ التي تواجهُ الحقيقةَ بشجاعةٍ فهي وحدها القادرةُ على النهوضِ من تحتِ الرَّمادِ.

ولنَ تنجحَ أيُّ عدالةٍ انتقاليةٍ ما لم تُرافقها عمليةُ إصلاحِ حقيقيةٍ لمؤسساتِ الدولة. فالقضاءُ يجبُ أن يستعيدَ استقلاله ليكونَ حارساً للحقِّ لا أداةً بيدِ السلطة، والأجهزةُ الأمنيةُ يجبُ أن تتحولَ من أدواتِ خوفٍ إلى مؤسساتٍ تحمي المواطنَ والقانونَ، كما أنَّ الإعلامَ والتربيةَ يتحملانِ مسؤوليةَ ترسيخِ ثقافةِ العدالةِ والكرامةِ ورفضِ الاستبدادِ، حتى لا تُورثَ الكراهيةُ للأجيالِ القادمة. فالأوطانُ لا تتعافى بإزالةِ الطغاةِ فقط، بل بإصلاحِ البنيةِ التي سمحتَ للطغيانِ أن ينمو.

وللشعبِ السوريِّ الحقُّ الكاملُ في متابعةِ مسارِ العدالةِ

في سورية التي أثقلتْها السنونُ بالدماءِ والجراح، لم تُعدِ العدالةُ الانتقاليةُ مطلباً سياسياً عابراً، بل غدتْ عهداً وطنياً وأخلاقياً، وصرخةً حقِّ تتردَّدُ في صدورِ المكلومينَ والمظلومينَ. فهذا الوطنُ الذي تكسَّرتْ على أبوابه أحلامُ الأبرياء، وانتثرتْ على أرضه رائحةُ الفقدِ والدموعِ، لا يمكنُ أن ينهضَ إلا إذا استعادَ حقَّه، وأقامَ ميزانَ العدلِ فوقَ ركامِ القهرِ والاستبدادِ.

لقد عاشتْ سورية سنواتٍ حالكةً تمدَّدَ فيها الظلمُ، واستشرى فيها الفسادُ، حتى صارَ الألمُ لغةً يوميةً، والخوفُ ظلًّا يرافقُ الأطفالَ في نومهم وصحوهم. سُفكتِ الدماءُ بغيرِ رحمةٍ، وغُيِّبَ الأحرارُ خلفَ القضبانِ وفي الأقبيةِ والزنازينِ، وتحولتْ أصواتُ الأمهاتِ إلى مآذنَ حزنٍ لا تنطفئُ. ومع ذلك، بقيتْ في صدورِ السوريينِ جمرَةٌ لا تموتُ، وإيمانٌ بأنَّ الحقَّ مهما تأخَّرَ، فلا بدَّ أن يعودَ لأصحابه.

ولعلَّ أخطرَ ما يُواجهُ المجتمعاتُ الخارجةُ من الحروبِ، هو الخلطُ بين العدالةِ والانتقامِ. فالانتقامُ غضبٌ أعى يولدُ من الحقدِ، وأمَّا العدالةُ فهي ميزانٌ حقٌّ، غايتهُ حمايةُ المجتمعِ، وصونُ الكرامةِ الإنسانيةِ، ومنعُ تكرارِ الجريمة. وإنَّ القصاصَ من القتلِ والمجرمينَ ليس دعوةً للفوضى أو الثأرِ، بل تثبيتٌ لهيبةِ القانونِ ورسالةٌ تُعلنُ أنَّ سوريةَ الجديدةَ لا يمكنُ أن تُبنى فوقَ المقابرِ المنسيةِ، ولا فوقَ ذاكرةٍ مكسورةٍ تخشى الاعترافَ بالحقيقةِ.

فلا سلامَ حقيقياً إذا بقيَ الجلاذُ أمناً، ولا كرامةَ لوطنٍ يرى القاتلَ طليقاً متبخترًا فوقَ جراحِ ضحاياه. وإنَّ محاسبةَ المجرمينَ تعني أنَّ دمَ الشهيدِ لم يُهدرَ، وأنَّ صرخاتِ المعتقلينَ لم تذهبْ سُدى، وأنَّ المظلومَ حينَ صبرَ، لم يكنْ ضعيفاً، بل كانَ يؤمنُ بأنَّ للحقِّ ساعةٌ لا بدَّ أن تأتي.

كما أنَّ بطءَ العدالةِ الانتقاليةِ لا يقلُّ خطراً عن غيابها؛ لأنَّ الشعوبَ حينَ ترى القاتلَ حرّاً، والمظلومَ وحيداً، تبدأُ بفقدانِ ثقتها بالدولةِ والقانونِ معاً. فالعدالةُ المتأخِّرةُ قد



وألمانيا التي واجهت إرث النازية بالمحاسبة وإعادة تأسيس الدولة بناءً على القانون والعدالة. وهذه النماذج تؤكد أنّ الشعوب تستطيع أن تنهض مجدداً من أكثر المآسي إذا امتلكت إرادة الاعتراف والحقيقة والعدالة.. وهذا ما تحتاجه سورية اليوم، وليس دفن الذاكرة، بل تحويل الألم إلى وعي يحمي الأجيال القادمة من تكرار المأساة. وفي النهاية، ستبقى سورية أكبر من الطغيان، وأبقى من الخوف، وأقوى من كلّ السجون التي حاولت كسر شعبيها، وسيبقى هذا الوطن حياً بأبنائه الأحرار، وبتضحية شهدائه، وبإيماننا بأنّ الحق لا يموت مهما طال الزمن. فحين نقام العدالة، وتُردّ الحقوق، وتُصان الكرامة، يولد الوطن من جديد... لا كأرض فقط، بل ككرامة لا تُهزَم، وصوت لا يُكسَر، وتاريخ يكتبه الأحرارُ بصدقهم وصمودهم.

الانتقالية، لأنّه صاحبُ الجرح وصاحبُ التضحيات، لكنّ هذا الحقّ يجب أن يبقى ضمن إطار القانون، لا ضمن الفوضى والانفعالات. فالدولة العادلة لا تُدار بالغضب، بل بالحقيقة والقضاء والمؤسسات. والغاية ليست صناعة دائرة جديدة من الكراهية، بل بناء وطن لا يحتاج فيه الأبناء مستقبلاً إلى المطالبة بعدالة جديدة فوق أنقاض مأساة أخرى.

حيث أثبتت تجارب شعوب كثيرة أنّ العدالة الانتقالية ليست حلماً مستحيلاً، بل طريقاً شاقاً يحتاج إلى الصبر والصدق والإرادة. فهناك دول استطاعت أن تواجه ماضيها بشجاعة، مثل جنوب إفريقيا التي اختارت الحقيقة والمصالحة بعد نظام الفصل العنصري، ورواندا التي أعادت بناء مجتمعها بعد الإبادة عبر المحاسبة والعدالة،





بقلم: أ. توفيق زين العابدين
باحث ومتخصص في علوم التدريب الرياضي
حاصل على ماجستير في التربية البدنية

الرياضة في سورية: حين تبدأ النهضة من الحلول البسيطة

من الطبيعي أن يدرك أغلب السوريين اليوم حجم المشاكل الموجودة في مختلف القطاعات داخل سورية، فبلد عاش سنوات طويلة تحت حكم قمعي وحرب مدمرة لا يمكن أن يخرج من هذه المرحلة من دون آثار عميقة على كل المستويات، لكن هدي في هذه المقالة ليس إضافة قائمة جديدة من المشاكل التي يعرفها الجميع، بل محاولة النظر إلى أحد أكثر الجوانب المهملة في سورية من زاوية مختلفة: القطاع الرياضي.

يكفي أن تسأل أي شخص من الوسط الرياضي السوري عن مشكلة واحدة في هذا المجال، ليعطيك عشرات وربما مئات المشكلات؛ من ضعف البنية التحتية، إلى غياب التخطيط، وضعف الاستثمار، وغياب الثقافة الرياضية، وانعدام الأنظمة الحديثة، لكن السؤال الحقيقي اليوم ليس: ما هي المشاكل؟ بل: ما هي الحلول الممكنة في ظل الواقع الحالي؟ نحن بحاجة اليوم إلى أشخاص يطرحون حلولاً عملية قابلة للتطبيق، لا إلى تكرار تشخيص يعرفه الجميع. كلامي هنا موجّه بشكل مباشر إلى المختصين والخبراء في المجال الرياضي، لأن مسؤولية هذه المرحلة تتطلب تحليل الواقع بصدق، ثم تقديم حلول واقعية تناسب الإمكانيات المتاحة.

في الفترة الأخيرة ازداد ظهور المختصين الرياضيين على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا أمر إيجابي بلا شك، لأن النقاش الرياضي الصحي ضرورة لأي عملية تطوير، لكن ما افتقدته في كثير من الأحيان هو غياب الحلول الموضوعية القابلة للتنفيذ. فعندما يكون الحل المطروح لمشكلة نقص الصالات الرياضية هو بناء منشآت عالمية بملايين الدولارات، فنحن لا نتحدث عن حل حقيقي للمرحلة الحالية، بل عن طرح قد يبدو بعيداً عن الواقع، ويُشعر الناس بالإحباط أكثر مما يمنحهم الأمل. المختص الحقيقي لا يكتفي بوصف المشكلة، بل يبحث عن أفضل الحلول الممكنة ضمن الظروف المتاحة.

لهذا أريد في هذه المقالة طرح بعض الأفكار البسيطة التي يمكن البدء بها فوراً، والتي لا تتطلب ميزانيات ضخمة أو مشاريع خيالية، بل تحتاج إلى إرادة وتنظيم وعمل وطني متكامل.

هناك العديد من المبادرات التي يمكن تنفيذها من دون أي تكلفة مالية تُذكر.

على سبيل المثال: وضع أنظمة وقوانين جديدة داخل المنشآت الرياضية، مثل منع التدخين في الصالات والملاعب المغلقة، لا يحتاج إلى ملايين، بل يحتاج إلى قرار جدي وثقافة مجتمعية يتم العمل عليها بشكل تدريجي.

كما يمكن إطلاق حملات وطنية شهرية تركز في كل مرة على موضوع رياضي أو سلوكي معين، بإشراف وزارة الرياضة والشباب وبالتعاون مع الأندية والرياضيين والمؤثرين. مثل هذه الحملات قادرة على خلق وعي مجتمعي واسع ونشر ثقافة رياضية صحية بين الناس، خاصة في ظل الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي.

ومن الأمثلة على المواضيع التي يمكن العمل عليها: التشجيع الرياضي العادل ومحاربة التعصب.

الحفاظ على نظافة الملاعب والمنشآت الرياضية.

احترام الحكّام والمدربين.

تشجيع الرياضة النسائية.

نشر ثقافة النشاط البدني اليومي.

مكافحة التدخين والمنشطات داخل الوسط الرياضي.

قد تبدو هذه المبادرات بسيطة، لكنها في الحقيقة تشكّل أساس بناء مجتمع رياضي واعٍ، لأن تطوير الرياضة لا يبدأ فقط من الملاعب، بل يبدأ من الثقافة والسلوك اليومي.

ومن هنا تظهر أهمية التكامل بين وزارة الرياضة والشباب ووزارة التربية والتعليم العالي، فبناء قاعدة رياضية قوية لا يمكن أن يتم من دون المدارس والجامعات، لأن مسارات التربية والرياضة مترابطة بشكل كبير.

ونشر الثقافة الرياضية يجب أن يبدأ منذ الطفولة، من



قد تبدو الفكرة غريبة أو حتى "جنونية" للوهلة الأولى، لكنها على المدى الطويل تُعتبر استثمارًا وطنيًا ذكيًا. فهي تشجّع الناس على الحركة والنشاط البدني، وتخفف من الازدحام المروري، وتقلل من التلوث، كما تخفف الضغط مستقبلاً على القطاع الصحي بسبب انخفاض الأمراض المرتبطة بقلّة الحركة.

الرياضة ليست رفاهية كما يعتقد البعض، بل هي جزء أساسي من بناء الإنسان والمجتمع. والدول التي تريد النهوض الحقيقي لا تبدأ فقط بإصلاح الاقتصاد والبنية التحتية، بل تبدأ أيضًا ببناء إنسان صحي وواع ومنظم. ربما لا نستطيع اليوم بناء أكبر الملاعب أو أحدث المدن الرياضية، لكننا نستطيع أن نبدأ بخطوات صغيرة وعملية تخلق فرقًا حقيقيًا مع الوقت. فالتغيير الكبير يبدأ غالبًا بأفكار بسيطة... ولكن يتم تنفيذها بجدية واستمرارية.

الحصة الرياضية في المدرسة، ومن النشاطات الجامعية، وليس فقط داخل الأندية.

فبحسب توصيات World Health Organization، يحتاج الفرد إلى ما لا يقل عن 150 دقيقة من النشاط البدني أسبوعيًا للحفاظ على صحته الجسدية والنفسية. لكن في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، يصبح من الصعب تشجيع الناس على ممارسة الرياضة بالطرق التقليدية التي تعتمد على الاشتراكات المكلفة أو البنية التحتية المتطورة. لهذا بدأت بعض الدول الأوروبية بالبحث عن حلول مبتكرة تربط بين الرياضة والصحة والبيئة في الوقت نفسه. ففي عدد من الدول الأوروبية يحصل الموظفون على تعويض مالي بسيط مقابل الذهاب إلى العمل مشيًا أو باستخدام الدراجة الهوائية، حيث يتم احتساب مبلغ معين عن كل كيلومتر يقطعونه.





بقلم: أ. سما الزيات
طالبة هندسة



“خفايا الحراك السلمي في دمشق” فيلم يوثق الحقيقة ويبني وعي الشباب

في الخامس والعشرين من نيسان عام 2026، بدت دمشق على غير عاداتها...

ليلة هادئة، ينساب فيها هواء بارد منعش، كأن المدينة تلتقط أنفاسها بعد أيام من حرٍّ أثقل شوارعها وأحيائها. في تلك الليلة، لم تكن الحكايات تُروى في البيوت ولا على الأرصفة...

بل صعدت إلى منصة الضوء، في “دار الأوبرا بدمشق”، حيث شهدت القاعة الرئيسية—التي تتسع لأكثر من 1300 شخص—العرض الأول لفيلم

“خفايا الحراك السلمي في دمشق”، الذي يوثق أحداث الثورة بين عامي 2011 و2013.

لم يكن عرضاً عادياً... بل كان مواجهةً مؤجلة بين جيلٍ عاش الحدث، وجيلٍ حُجب عنه.

حضر كبار الشخصيات العامة، وصنّاع الفيلم، وأشخاصٌ كانوا شهوداً على تلك السنوات الأولى، بل من أوائل الداعمين للحراك...

لكن بين الحضور أيضاً، جلس من لم ير شيئاً من ذلك كله لأنه كان طفلاً حينها، أو لأنه كبر في زمنٍ صُممت فيه الحقيقة لثمحي.

لم تكن المشكلة يوماً في غياب الرواية... بل في صناعة رواية مضادة.

لقد عمل النظام، لسنوات، لا على إخفاء الحقيقة فحسب، بل على تفكيكها وإعادة تركيبها بما يخدم بقاءه؛ فتحول المتظاهر السلمي في الخطاب الرسمي إلى “إرهابي”، والاحتجاج إلى “مؤامرة”، والضحايا إلى “جرائم” تلوث الوطن.

ولم يكن الإعلام وحده في هذه المهمة، بل شاركت المدرسة بما لها من سلطة على الوعي المبكر في تثبيت هذا التشويه

داخل عقول أجيال كاملة.

لهذا، لم يكن من السهل على الأهالي حتى بعد سقوط النظام أن يرووا لأولادهم ما حدث.

فبعض الحقائق أثقل من أن تُقال شفهيًا، وبعض الذاكرة تحتاج إلى وسيطٍ أكبر... أوضح... وأكثر قدرة على الإقناع.

وهنا جاءت أهمية هذا الفيلم.

بين الحاضرين، كانت هناك شابة في التاسعة عشرة من عمرها، تتابع بصمتٍ مشدود،

لكن داخلها كانت عشرات الأسئلة تتصادم:

هل ما يُروى حقيقي؟

هل عاشت هذه المدينة كل هذا القمع؟

أكان ما سمعته طوال طفولتها مجرد رواية واحدة من بين روايات عديدة؟

على الشاشة، لم ترَ فوضى ولا عشوائية كما قيل لها يوماً، بل رأت حراكاً مدنيًا منظمًا، يحمل وعيًا مبكرًا بالحرية، ويجسد انتماءً عميقًا للوطن.

رأت أطباء يداوون الجرحى في بيوتهم تحت الخطر، وصيادلة يؤمنون الأدوية،

وتجارًا يغطّون التكاليف، وشبابًا سخّروا ما استطاعوا من أدوات وتقنيات لخدمة هدفٍ واحد:

أن يكون لهذا البلد مستقبلٌ مختلف.

لم تكن هذه الصور مجرد توثيق، بل كانت إعادة تعريف لما حدث.

وفي لحظة قاسية، ارتدّت ذاكرتها إلى طفولتها؛



إلى الصفوف المدرسية، حيث كانت تردّد شعارات لا تفهمها، لكنها مفروضة عليها كجزء من "الانتماء":
(أمة عربية واحدة... ذات رسالة خالدة... وحدة، حرية، اشتراكية...)

حينها فقط، شعرت بثقل المفارقة: كيف يمكن للإنسان أن يُلقّن المعنى... بينما يُحجّب عنه الواقع؟
لم يكن الفيلم مجرد مادة بصرية، بل كان صدمة وعي.

ساعتان ونصف كانت كفيلة بأن تعيد تشكيل نظرتها لنفسها، وبلدها، ولتاريخ عاشت بجواره دون أن تراه.
خرجت من دار الأوبرا بشعورين متداخلين:

ألم عميق... وفخرٍ أعمق.

ألمٌ لأنها أدركت كم كانت الحقيقة بعيدة، وفخرٌ لأنها تنتمي إلى شعبٍ لم يكن كما صوّر، بل كما ظهر أخيراً: حيّاً، واعياً،
وقادراً على التضحية.

في تلك الليلة، لم يكن ما حدث مجرد عرض فيلم، بل كان خطوة في استعادة الذاكرة.

فالذاكرة ليست ترفاً ثقافياً، ولا مجرد حنينٍ إلى الماضي، بل هي شرطٌ أساسي لأي عدالة ممكنة.

وما لا يُروى... يُعاد إنكاره.

وما لا يُوثق... يُعاد تشويهه.

لهذا، لا تقع مسؤولية الإعلام في نقل الخبر فقط، بل في حفظ الحقيقة، وتقديمها للأجيال القادمة كما كانت... لا كما
أريد لها أن تكون، لأن الشعوب التي تفقد ذاكرتها... تفقد قدرتها على حماية مستقبلها.

حين يسكن السجن فينا: من «فوكو» إلى التجربة السورية

بقلم: أ. نور جندلي
عضو تيار سورية الجديدة

متى يُراقب، فيفترض أنه مراقب دائماً. وهنا تنتقل السلطة من الخارج إلى الداخل، ويبدأ الإنسان بمراقبة نفسه. بهذا تحقق السلطة سيطرة كاملة بأقل جهد.

عند إسقاط هذه الفكرة على الواقع السوري، نجد أن النظام البائد لم يستخدم السجن للإصلاح، بل حوَّله إلى أداة للإبادة النفسية والجسدية. لم يكن الهدف إنتاج أفراد نافعين، بل كائنات محطمة. استُخدمت الزنازين للعزل والقهر، والجدول الزمنية لتنظيم التعذيب، والمراقبة لخلق رعب دائم. المعتقل يعيش تحت رقابة مستمرة، لكنه ممنوع حتى من رؤية سجَّانه، ما يولد حالة من الخوف الوجودي.

لكن الأثر الأعمق لم يتوقف عند السجون، بل امتد إلى المجتمع كله. تحولت المراقبة إلى شعور دائم، حتى في غيابها. بدأ الناس يراقبون أنفسهم: يترددون قبل الكلام، يحذفون أفكارهم، يخفون آراءهم. أصبح الحذر سلوكاً يومياً، وتكرست عبارة "الحيطان لها أذان". لم تعد السلطة بحاجة إلى الظهور، لأن الخوف أصبح داخلياً.

بهذا المعنى، تحول المجتمع إلى شبكة رقابة ذاتية. الأصدقاء ينصحون بعضهم بالصمت، والعائلات تعزز الحذر بدافع الحماية. ومع الوقت، أصبح السجن حالة داخلية: كاتب يحذف نصف أفكاره، شخص يتجنب مواضيع كاملة، وآخر لا يثق بمن حوله. يعيش الجميع داخل حدود غير مرئية، يعيدون تشكيل أنفسهم وفق ما هو مقبول. ما حاولت الثورة السورية كسره هو هذا

السجن الداخلي، حين أعادت للناس صوته، ومنحتهم الجرأة على التعبير بعد سنوات من الصمت. لكن مع زوال القمع، يظهر تحدٍ جديد: السجن لم يعد خارجياً، بل بقي في وعي كثيرين.

السؤال اليوم ليس فقط كيف نتحرر من السلطة، بل كيف نتحرر من الخوف الذي تركته داخلنا. كيف نستعيد ثقتنا بأنفسنا، ونستخدم صوتنا بحرية، دون أن نقع في الخوف أو التهور؟

لأن استعادة الصوت ليست النهاية، بل بداية اختبار أصعب: أن نمثل الشجاعة... لكن مع البصيرة.

قرأت مؤخراً كتاب «المراقبة والمعاقبة» لميشيل فوكو، وهو كتاب يشرح تطور فكرة السجن عبر التاريخ، ويكشف أن السجن لم يُولد كفعل رحمة أو إنسانية كما يُشاع، بل نتيجة حاجة السلطة إلى أساليب أكثر ذكاءً للسيطرة.

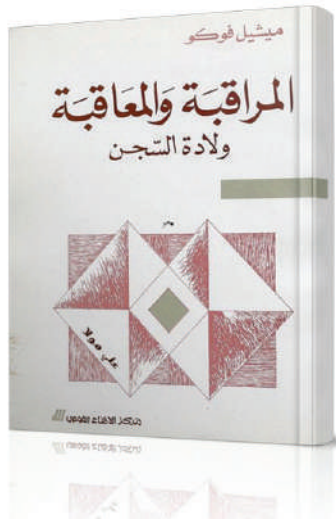
قبل القرن الثامن عشر، لم يكن السجن عقوبة بحد ذاته، بل مجرد مكان انتظار للحكم، بينما كانت العقوبة الحقيقية تُمارس على الجسد علناً. التعذيب في الساحات، تقطيع الأطراف، والحرق... كانت كلها عروضاً مرعبة تُظهر قوة الحاكم أمام الناس، بهدف زرع الخوف واستعادة هيئته. كان الجسد هو المسرح الذي تُعرض عليه سلطة الدولة.

لكن مع نهاية القرن الثامن عشر، بدأت تظهر أصوات تطالب بوقف هذه البشاعة، ليس بدافع إنساني بحت، بل لأن التعذيب العلني بدأ يأتي بنتائج عكسية؛ إذ قد يتعاطف الجمهور مع الضحية وينقلب ضد السلطة. وهنا بدأ البحث عن عقوبات تبدو أكثر عدلاً ومنطقية، بحيث يُنظر إلى العقاب كامتداد للجريمة، لا كقرار مزاجي للحاكم. مع القرن التاسع عشر، حدث التحول الأكبر: اختفى مشهد العذاب العلني، وظهر السجن كمؤسسة قائمة بذاتها. لم تعد السلطة تسعى إلى تحطيم الجسد، بل إلى إعادة تشكيل الفرد. الهدف لم يعد الألم، بل "التأديب"، أي إنتاج إنسان منضبط، نافع، أو على الأقل مطيع.

هنا ظهرت ما يسميه فوكو "التكنولوجيا السياسية للجسد". فالسجن لم يأت من فراغ، بل استعار أساليبه من الثكنة العسكرية والمصنع: تنظيم دقيق للمكان، حيث يُفصل الأفراد في زنازين منفردة، ما يقطع روابطهم الاجتماعية ويجبرهم على مواجهة أنفسهم.

وضبط صارم للزمن، عبر جداول يومية دقيقة: استيقاظ، عمل، نوم... حتى يتحول الجسد إلى آلة تنفذ الأوامر.

ومراقبة مستمرة، حيث لا يُكتفى بحبس السجين، بل يُدرس ويُراقب ويُكتب عنه، فيتحوّل إلى موضوع للتحليل. أما النموذج الأبرز فهو "البانوبتيكون" الذي اقترحه جيريمي بنتام في لارواية: وهو برج مراقبة في الوسط يطلّ على زنازين دائرية. السجين يرى البرج، لكنه لا يرى الحارس، فلا يعرف





بقلم: أ. محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

سجنٌ بلا جدران... وموتٌ بلا كفن

يبدأ فيلم (The Shawshank Redemption) الهروب من شاوشانك بمشهد هادئ لرجل يُدعى "أندي"، محاسب ناجح وجد نفسه فجأة خلف قضبان سجن شاوشانك بتهمة لم يرتكبها.

في البداية بدا أندي كأنه لقمة سائغة لمكان لا يعرف الرحمة، مكان صُمم ليحطم إنسانيتك، ويحولك إلى مجرد رقم. لكن أندي لم يستسلم لواقعه، بل بدأ يفعل شيئاً ربما كان غريباً لزملائه في السجن: بدأ يتأقلم بذكاء، لم يكن يخطط للنجاة بجسده فقط، بل كان يقاتل لتبقى روحه حية. قضى سنوات يبني مكتبة وسط القبح، ويراسل المسؤولين بإصرار ليحصل على دعم لكتب يقرؤها السجناء.

كان يبحث عن الإنسان داخل كل مجرم، ويذكرهم بأن العالم لا ينتهي عند هذا السلك الشائك.

خلف هذه الجدران نكتشف الحقيقة المرعبة التي سماها الفيلم التدرجين (Institutionalized).

هناك سجين آخر يدعى بروكس أمضى 50 عاماً داخل السجن، وعندما نال حريته لم يحتمل اتساع العالم فشنق نفسه!!

لأنه ببساطة لم يعد يعرف كيف يعيش بلا جدران، لقد صار السجن بالنسبة له هو الأمان والحرية هي الخطر، وهنا تكمن الصدمة التي تسقط على واقعنا بمرارة، نحن نعيش في شاوشانك كبير، لكن قضبانها ليست من حديد بل من اعتياد.

وهذا المجتمعات التي تعتاد على الانكسار يصير الحلم بالنهضة جنوناً، وتعتاد على التبعية حتى تصير المبادرة مخاطرة، وتعتاد على الهوموم الصغيرة حتى تنسى أن لها قضية كبرى تعيش لأجلها.

لذا فإن أخطر ما يواجهنا اليوم ليس العدو الذي يحيط بنا، بل هو السجن الداخلي الذي فينا، الذي أقنع نفسه بأنه لا فائدة من القيام بعمل أي شيء، ذلك الذي أقنع نفسه بأن الاستسلام للواقع هو عقلانية، وأن التمسك بالأمل هو مجرد أوهام لا تطعم خبزاً.

والحقيقة أننا نُهزم فقط حين ينجح الواقع في إقناعنا بأن مطرقتنا الصغيرة أعجز من أن تثقب جدار المستحيل.

"أندي دفرين" خرج من السجن لأنه لم يسمح للجدران أن تُبنى داخل رأسه، قضى 20 عاماً ينقر الجدار بمطرقة صغيرة جداً، مطرقة كان الجميع يسخر منها.

لم يهرب بمعجزة، بل هرب ب (تراكم الفعل الصغير). كان يعرف أن كل نقرة تقربه من النور وأن الاستمرار هو السلاح

الوحيد ضد هذه المأساة. الرسالة ليست أن "أندي" هرب بل أن "أندي" لم يمتم من الداخل.

ظلت روحه في حالة استنفار دائم وظل عقله يرفض أن يصبح نسخة

من القضبان التي تحيط به. لقد اختار أن يحفر نفقاً وسط القذارة ليصل في النهاية إلى

المطر، ويغسل روحه لأنه رفض أن يموت سجيناً في فكرة غيره. وإذا أسقطنا هذه الفكرة على واقعنا في سوريا نجد أن الثورة

السورية كانت هي تلك النقرة الأولى بالمطرقة، كانت صرخة رفض بوجه سجن كبير كبل السوريين لأكثر من خمسين عاماً،

لكن التحدي الحقيقي اليوم بعد كل هذه التضحيات هو ألا نقع في فخ سجن جديد

سجن اليأس أو التعايش مع الواقع كما هو، أو القبول بقيود جديدة تفرضها الانقسامات والظروف،

فالتحرير لا ينتهي بمجرد الخروج من زنزانة السجن القديم، بل بضمان عدم بناء زنازين جديدة تحت أي مسمى.

وهنا تحدياً تظهر أهمية العدالة الانتقالية ليس كمصطلح قانوني فقط، بل كخطوة أساسية لكشف الحقيقة

ومحاسبة المجرمين، وردّ الحقوق إلى أهلها، والوفاء لتضحيات الشهداء والمعتقلين، فهي الضمانة كي لا يعود الظلم بثوب جديد وكي تبقى تضحيات السوريين بدايةً لطريق يُبنى فيه

الوطن على العدل والكرامة لا على الخوف والاستبداد. فالخلاص من واقعنا المؤلم ليس حدثاً مفاجئاً، بل هو حصاد

لسنوات من الرفض والعمل الدؤوب والأمل الذي لا يكسره طول الطريق.

لا تسمح للجدران أن تسكنك واحتفظ بمطرتك في يدك... فالحرية لا تُعطى، بل تُنتزع.

والبقية... أمانة



بقلم: أ. سهير أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

المنهوبة، وتُفصل المؤسسات العامة عن شبكات العنف والفساد، فإن "كلفة الخوف" تنخفض. عندها يعود المغترب ليفتح مشروعًا، ويعود التاجر ليوسع عمله، ويعود صاحب الأرض ليستثمرها، وتبدأ دورة اقتصادية حقيقية.

رابعًا: العدالة تحمي إعادة الإعمار من أن تتحول إلى غنيمة أخطر ما يهدد اقتصاد ما بعد الحرب هو أن تتحول إعادة الإعمار إلى سوق مغلقة لمراكز نفوذ قديمة أو جديدة. لذلك لا يكفي أن تأتي أموال الإعمار؛ المهم: من يديرها؟ ومن يراقبها؟ ومن يستفيد منها؟ العدالة الانتقالية، إذا شملت ملفات الفساد الاقتصادي والنهب ومصادرة الأملاك، تمنع إعادة إنتاج الظلم داخل الاقتصاد.

ويشير المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أهمية محاسبة الجرائم الاقتصادية مثل الفساد، لأنها قد تكون جزءًا من أسباب النزاع ومن بنية الاستبداد نفسها.

خامسًا: أمثلة دولية تهتم سورية اقتصاديًا رواندا: من دمار شامل إلى اقتصاد جاذب نسبيًا بعد إبادة عام 1994، واجهت رواندا انهيارًا اجتماعيًا ومؤسسيًا كبيرًا. اعتمدت مسارًا يجمع بين إعادة بناء الدولة، معالجة آثار العنف، ومحاولات المصالحة.

يذكر البنك الدولي أن دعمه لرواندا بعد الإبادة شمل إعادة بناء القاعدة الاقتصادية والمؤسسية، والاستجابة للاحتياجات الأساسية في التعليم والصحة والمياه والطاقة والنقل والاتصالات، إلى جانب دعم إصلاح النسيج الاجتماعي والمصالحة.

اقتصاديًا، ساعد الاستقرار المؤسسي وتقديم صورة بلد قادر على الإدارة والانضباط في جذب المساعدات والاستثمارات والسياحة. لكن تجربة رواندا تحمل أيضًا تحذيرًا مهمًا: النمو لا يكفي إذا لم يترافق مع انفتاح سياسي وضمائن طويلة المدى، لأن أي توتر سياسي أو إقليمي قد يتحول إلى خطر على الاستثمار.

العدالة الانتقالية تُخرج الاقتصاد السوري من تحت الأنقاض

ليست العدالة الانتقالية ترفًا سياسيًا أو ملغًا حقوقيًا معزولًا عن حياة الناس، بل هي أحد شروط التعافي الاقتصادي في الدول الخارجة من الحروب، فحين يعرف المواطن والمستثمر أن هناك قانونًا يحاسب، ومؤسسات تكشف الحقيقة، وتعويضًا للضحايا، وضمائن تمنع تكرار الانتهاكات، تبدأ الثقة بالعودة. والثقة هي رأس المال الأول لأي اقتصاد يريد النهوض.

أولًا: العدالة تصنع الثقة... والثقة تجذب الاستثمار المستثمر لا يبحث فقط عن أراضٍ رخيصة أو يد عاملة متاحة، بل يبحث قبل ذلك عن بيئة آمنة قانونيًا. أي مستثمر يسأل: هل العقود محترمة؟ هل الملكيات محمية؟ هل يمكن أن تصادر أمواله؟ هل توجد محاكم يمكن اللجوء إليها؟ لذلك فإن محاسبة المتورطين في الجرائم والانتهاكات، خصوصًا المرتبطة بالفساد والنهب ومصادرة الممتلكات، ترسل رسالة مباشرة: زمن الإفلات من العقاب انتهى. يربط البنك الدولي بوضوح بين العدالة وسيادة القانون وبين مكافحة الفقر وتحقيق الازدهار المشترك، ويؤكد أن غياب العدالة يخلق الفقر ويعيق الحد منه.

ثانيًا: إعادة الإعمار تحتاج ذاكرة لا إنكارًا إعادة الإعمار في سورية لا يمكن أن تكون مجرد إسمنت وأبراج وطرق. فإذا بُنيت المدن فوق ذاكرة مكسورة، ومن دون إنصاف للضحايا والناجين وأصحاب البيوت والأراضي، فسبقى الاقتصاد هشًا، لأن الناس لن تشعر بالأمان للعودة أو الاستثمار أو ترميم ممتلكاتها.

العدالة الانتقالية هنا تعني: كشف الحقيقة، محاسبة المسؤولين عن الجرائم الكبرى، إعادة الحقوق أو التعويض، إصلاح القضاء والأجهزة العامة، وضمائن تمنع تكرار الانتهاكات.

ثالثًا: محاسبة المجرمين تخفف "كلفة الخوف" في الاقتصاد توجد كلفة غير مرئية اسمها كلفة المخاطر. عندما يشعر المستثمر أو المغترب أو صاحب المشروع أن البلد بلا محاسبة، فإنه يرفع حسابات الخطر: يطلب أرباحًا أعلى، أو يؤجل الاستثمار، أو يهرب برأسماله إلى بلد أكثر استقرارًا. أما حين تبدأ محاكمات عادلة وشفافة، وتُستعاد الأموال



جنوب أفريقيا: الحقيقة ساعدت الانتقال... وتأخير المحاسبة ترك جروحًا
أنشأت جنوب أفريقيا لجنة الحقيقة والمصالحة بعد نهاية الفصل العنصري، وكانت جلساتها العامة وسيلة لكشف الانتهاكات
أمام المجتمع.

تشير الموسوعة البريطانية إلى أن علنية جلسات اللجنة جعلت المجتمع أكثر وعيًا بما ارتكب في عهد الفصل العنصري.
لكن التجربة تكشف درسًا مهمًا لسورية: الحقيقة وحدها لا تكفي إذا تأخرت المحاسبة والتعويضات. ففي 2025 أعلن عن
لجنة تحقيق في جنوب أفريقيا حول مزاعم تعطيل ملاحقة جرائم من عهد الفصل العنصري، بعد شكاوى عائلات ضحايا من
عدم متابعة ملفات أحوالها لجنة الحقيقة والمصالحة.
المعنى الاقتصادي هنا واضح: العدالة الناقصة تترك عدم ثقة طويل الأمد، وعدم الثقة ينعكس على الاستقرار الاجتماعي،
والاستقرار الاجتماعي شرط أساسي لأي نمو واستثمار.
سادسًا: ماذا يعني ذلك لسورية؟

تحقيق العدالة الانتقالية في سورية يمكن أن يؤثر اقتصاديًا عبر خمسة مسارات مباشرة:
استعادة الثقة الداخلية: عودة الناس إلى بيوتهم وأراضيهم ومشاريعهم تحتاج شعورًا بأن القانون يحميهم.
جذب أموال المغتربين: السوريون في الخارج لن يغامروا بأموالهم إذا شعروا أن شبكات النهب باقية أو أن الملكيات غير محمية.
تحسين شروط المساعدات والاستثمار: المؤسسات الدولية والدول المانحة تنظر إلى سيادة القانون والشفافية كشرط
للتمويل المستدام.

حماية إعادة الإعمار من الفساد: المحاسبة تمنع تحويل الإعمار إلى باب جديد للإثراء غير المشروع.
توسيع المصالحة الاقتصادية: حين تُعالج المظالم، يمكن للأسواق المحلية أن تعود للعمل بين المناطق والشرائح الاجتماعية
بثقة أكبر.

العدالة الانتقالية في سورية ليست عائقًا أمام الاقتصاد، بل شرط من شروطه. من دون محاسبة، سيبقى الخوف أعلى من
الريح، وستبقى الأموال مترددة، وستبقى إعادة الإعمار شكلاً بلا روح.
أما حين تُكشف الحقيقة، ويُحاسب المجرمون، وتُحمى الحقوق، فإن الاقتصاد لا يستعيد أرقامه فقط، بل يستعيد معناه:
أن يعمل الناس في بلد يشعرون أنه لهم، لا عليهم.





بقلم: أ. منير الفقير مسؤول التنظيم في الداخل

المطلوب هو مقارنة تحمي الذاكرة العمرانية دون أن تعادي التحديث، وتُبقي المدينة قابلة للحياة اقتصاديًا، لا مجرد متحف مفتوح أو مشروع استثماري مغلق.

جوبر والقابون: حين يتجسد الصراع على الأرض في هذا السياق، تبدو تجربة جوبر والقابون نموذجًا مكثفًا لأزمة أعمق. لا يدور الخلاف حول مخطط تنظيبي فحسب، بل حول تصور مختلف للمدينة. فالسكان يرون في المكان امتدادًا لحياتهم وحقوقهم وذكرياتهم، ويطالبون بالعودة وإعادة البناء دون تحويلهم إلى شركاء شكليين في ملكياتهم. في المقابل، تتعامل الجهات الرسمية مع المنطقة كفرصة لإعادة التنظيم وزيادة الإيرادات عبر شراكات استثمارية، في ظل ضعف القدرة على التمويل. بينما ينظر المستثمرون إليها كمجال لمشاريع ذات عوائد مرتفعة، ما يعمق الفجوة بين الأطراف المختلفة.

ملكية على الورق... أم حق على الأرض؟
تنطلق الطروحات التنظيمية من قوانين استثنائية تقوم على تحويل الملكيات الفردية إلى "أسهم تنظيمية". ظاهريًا يبدو الأمر إجراءً إداريًا، لكنه عمليًا يطرح سؤالًا جوهريًا: هل يبقى الفرد مالغًا فعليًا، أم يتحول إلى مساهم غير قادر على التحكم بمصيره؟

تزداد الصورة تعقيدًا مع فرض إجراءات غير مرنة لإثبات الملكيات خلال مدة محدودة، في وقت يعيش فيه كثيرون خارج البلاد أو فقدوا وثائقهم، ما يجعل الخطر ليس في نزع الملكية المباشر، بل في تأكلها قانونيًا.

مخططات التنظيم في سورية: هل تُبنى المدن لأهلها؟

هل يمكن الشروع بإعادة الإعمار في سورية دون إجراء حسابات تتعلق بآلاف ضحايا المناطق المدمرة والناجين وإنصافهم بدلاً من تجاهل مطالبهم؟ وهل يكفي تشييد الأبراج والأبنية لنقول إن الإعمار قد انطلق بالفعل؟ لمن سيكون هذا العمران إذا؟ في واقع سورية الخارجة من حرب مدمرة، لا يبدو التخطيط الحضري مجرد مسألة تقنية يفاخرها المسؤولون، بل مرآة تعكس شكل العلاقة بين الحكومة والمجتمعات المحلية: هل يُبنى لإعادة ما تهدم أم لإعادة إنتاج الظلم العمراني بصورة أكثر قسوة؟ وهل ستقود هذه المنهجية إلى سلام مستدام أم إلى انفجارات مؤجلة؟

من المدينة كمساحة إلى المدينة كعلاقة
ركزت سياسات إعادة الإعمار في البوسنة على أهمية إعادة بناء التراث وربط الناس بمناطقهم، ما ساهم في عودة اللاجئين واستدامة السلم الأهلي. فالمدينة ليست مجرد كتل إسمنتية، بل شبكة علاقات حية: ذاكرة وهوية واقتصاد يومي وروابط اجتماعية. وهذا يقود إلى ضرورة الانطلاق من المجتمع نفسه في أي تخطيط، لأن خلاف ذلك يعني إعادة تشكيله قسرًا وفق مصالح خارجية، سياسية أو استثمارية.

من هنا يجب أن تحتفظ الحكومة بدور التنظيم والضبط لا الهيمنة، وأن تحقق توازنًا بين الحريات العامة ومتطلبات المصلحة العامة، خاصة في ظل واقع اقتصادي واجتماعي هش لا يحتمل قفزات غير مدروسة.

بين الهوية والتحديث: معادلة صعبة
الحفاظ على التراث والهوية العمرانية مطلب أساسي للمجتمع المحلي، كما أن التحديث ضرورة تفرضها تحديات التمويل والنمو السكاني. التحدي لا يكمن في الاختيار بين القديم والحديث، بل في الموازنة بينهما. فالعمران الذي يفقد هويته يتحول إلى نسخة باهتة من مدن أخرى، وفي المقابل لا يمكن القبول باستمرار العشوائيات أو تجاهل متطلبات النمو.



إعادة إعمار أم إعادة إقصاء؟

تتصاعد المخاوف من أن تتحول عملية الإعمار إلى بوابة لإقصاء السكان الأصليين. فمع إعطاء الأولوية للاستثمارات الكبرى، وارتفاع الأسعار، وحدّة المنافسة، قد تتشكل مدن للنخبة لا لسكانها. "نريد أن نعود إلى بيوتنا، لا أن نُستبدل بمبانٍ لا نستطيع العيش فيها" — عبارة تتكرر وتعكس فجوة عميقة بين الرؤية الرسمية وتوقعات المجتمع.

الغياب الأثقل: غياب المشاركة والعدالة

ربما تكون المشكلة الأخطر هي غياب المجتمع عن طاولة القرار. فالتخطيط الذي يتم بشكل مركزي يفقد شرعيته حتى لو كان متقناً تقنياً، لأن المدينة التي لا يشارك أهلها في رسم مستقبلها تتحول إلى مشروع مفروض. العدالة هنا ليست شعاراً، بل شرط عملي يشمل حماية الملكيات، وضمان حق العودة، ومنع الاستفادة من نتائج الحرب، وتوزيعاً عادلاً للفرص والخدمات. دون ذلك، يتحول التخطيط الحضري إلى أداة لإعادة إنتاج الفوارق وتكريس المظلومية. اقتصاد المدينة: إنتاج لا مضاربة المدينة ليست مكاناً للسكن فقط، بل للإنتاج والعمل. وعندما يتركز الإعمار في مشاريع كبيرة دون ربطها بالاقتصاد المحلي، يضعف هذا الاقتصاد وتراجع الحرف والمشاريع الصغيرة. كما أن حصر الاستثمارات بجهات محدودة يخلق خطر الاحتكار، ويؤدي إلى اقتصاد هش قائم على المضاربة بدل الإنتاج، ما يهدد الاستقرار على المدى الطويل.

أي مدينة نريد؟

هذا السؤال ليس تقنياً، بل أخلاقي وحقوقى: هل نؤطر الناس بنماذج جاهزة، أم نتيح لهم المشاركة في رسم مدنهم ضمن شروط تضمن العدالة والاستدامة؟ قد لا نبالغ إن قلنا إن العدالة العمرانية مسألة مصير، وما نقره اليوم في شكل المدن سيرسم شكل المجتمع لعقود قادمة.

بين دِفء الانتماء... ووثن الجماعة

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي

عضو تيار سورية الجديدة

تخيل أن ترى آلاف النمل يمشون في حلقة دائرية مغلقة لا بداية لها ولا نهاية، يمشون بإصرار وسرعة وانتظام مذهل، لكنهم لا يذهبون إلى أي مكان، هم ببساطة يتبعون رائحة النملة التي في المقدمة والتي بدورها تتبع التي أمامها حتى تكتمل الحلقة. هذه الظاهرة تسمى في الطبيعة (دوامة الموت) حيث يستمر النمل في الدوران حتى يسقط ميتاً من الإرهاق، هم لا يموتون لأنهم أعداء بعضهم، بل لأنهم فقدوا القدرة على سؤال أنفسهم: إلى أين تأخذنا هذه الدائرة؟ لقد غلب قانون المجموعة غريزة البقاء الفردية، فصار السير مع الزحام هو الغاية، حتى لو كان الزحام يتجه نحو الهاوية. هذا المشهد ليس مجرد ظاهرة بيولوجية، بل هو المرآة القاسية لوثن الجماعة.

أخطر ما يواجهنا اليوم ليس العدو الواضح، بل ذلك الخوف الغريزي من أن نبقى خارج الدائرة، نحنُ لم نُخلق لنكون جُزراً معزولة، إنما خُلِقنا لنتألف، لنتجمع، ونجد في الآخر مرآةً وسنداً، فالجماعة هي الحصن الذي يحمينا، وهي القوة التي تمنح لأحلامنا الفردية وزناً وقدرة على التحقق.

لكن متى يتحول الحصن إلى زنزانة؟

ومتى يصبح الانتماء استلاباً؟

الحقيقة أن الجماعة ضرورة إنسانية وفطرة بشرية، فنحن نقوى بالجمع، ونزدهر بالمشاركة، ونجد هويتنا داخل النسيج الكبير، لا يمكن لإنسان أن يبني حضارة أو يغير واقعاً وهو يمشي وحده، الانتماء هو الذي يعطي لحياتنا معنى أبعد من حدود الأنا الضيقة، وهو الذي يحول الأفراد إلى بنیان مرصوص يشدُّ بعضه بعضاً.

لكن وثن الجماعة يظهر في اللحظة التي يُطلب منك فيها أن تدفع عقلك ثمناً لهذا الدفء، حيث تتحول المجموعة إلى قيد، ويصبح الرضا الجماعي أهم من الحقيقة، وعندما نخشى أن نسأل أو نختلف لكيلا نُطرد من جنة القبول.

المشكلة ليس في أن نكون مع الناس، بل في أن نلغي أنفسنا ليرضي الناس.

في الجماعة الصالحة يزداد الفرد بصيرةً وقوةً وتُحترم فرادته لأنها تغني المجموعة، أما في القطيع فيُطالب الفرد بأن يكون نسخةً مكررة، صدىً لصوتٍ لا يملكه وظلاً لشخصيةٍ لا تمثله.

نحن نحتاج الجماعة لنقوى بها لا لنختفي فيها، نحتاجها لتكون منصة نطلق منها لا سقفاً يمنعنا من التحليق بأرائنا وقناعاتنا.

السيادة الحقيقية هي أن تعرف كيف تنتمي بوعي:

- أن تكون جزءاً من «نحن» دون أن تفقد نفسك.

- أن تدرك أن أعظم خدمة تقدمها لجماعتك هي أن تظل إنساناً حراً يرى بعينه ويفكر بعقله.

- أن تملك الشجاعة لتقول للمخطئ أخطأت حتى لو كان من أعز أهلك.

الفرق بين الانتماء والتبعية هو المسافة، المسافة التي تسمح لك بأن تحب جماعتك، وتخلص لها، وفي الوقت نفسه تمتلك الشجاعة لتقف وحيداً إذا حادت عن الحق، فالجماعة التي لا تقبل الناصح من أبنائها هي جماعة تسير نحو حتفها.

كن مع الناس، اشدد أزرهم وليشدوا أزرك، لكن إياك أن تدبح عقلك قرباناً ليرضوا عنك، فالله خلقه فيك لتستعمله لا لتعطله في غمرة الزحام.

والبقية.... أمانة.



بقلم: أ. أديب الأسود
عضو تيار سورية الجديدة

زاد الضغط عليه بنعله، تائه بين نار تحرق أحشائه وآهات مكتومة لا يستطيع البوح بها، لم يستعد وعيه إلا بعد تلقيه ركلة على وجهه من أحد الجنود الذي أمره بالإجابة عن أسئلة المقدم ضياء.

لم تكن أسئلة إنما مساومة على روح ضحية لا تملك الخيار أمام سوط جلادها.

شُدَّ وثاقه إلى عجلة إحدى السيارات العسكرية، ثم انهال عليه العساكر ضرباً مبرحاً بالسلاسل الحديدية والعصي، وكلمات نابية تؤلم أكثر من سلاسلهم وعصيهم، ثم وضعوا له الماء في جزمة عسكرية ليلعقه ككلب يلهث من شدة العطش، كل ذلك الإذلال ليلتقطوا له بعض الصور والفيديوهات ويرسلوها إلى أهله لتبكي عيونهم، وتحرق أفئدتهم على فلذة كبدهم.

لم تكن دماء سامر التي سالت من جسده إلا بضاعة رخيصة يسمسر عليها المقدم ضياء ليحصل على المال لقاء إطلاق سراحه.

وفي الجانب الآخر من رحلة العذاب اجتمع في جسد والد سامر قهر الرجال وحسرة الفقر، فإلى جواره أمٌ مكلومةٌ وزوجةٌ تبكي زوجها، ولا مال لديه يفتدي به روح ولده، فلا عذاب أشد قسوة من دمعة حبيسة الفؤاد، وصرخة عالقة في الحنجرة.

حاول جمع كل مدّخراته وخُلِّي زوجته حتى أقرط ابنته الصغيرة لم تنج من ذلك، لكن هيهات هيهات، يحاول عبثاً فالمبلغ أقل بكثير، بل لا يتجاوز قطرة في كوب ماء من المبلغ المطلوب، لم يعد أمامه سبيل سوى طرق باب أبي جعفر، ذلك المرابي الجشع الذي طالما حاول شراء بيته بضعف ثمنه ليضعه اليوم رهينة لمبلغ لا يساوي ربع قيمته، لكنه يشتري به حياة ولده التي لم تكن تقدر بثمن، بل لا تعادل أظفر قدمه.

جرائم بلا عقاب

كان يضع سماعات هاتفه المحمول في أذنيه يستمع إلى أغنية فيروز «على جسر اللوزية» قبل أن يصرخ سائق الحافلة: أخرجوا البطاقات الشخصية نحن نقرب من «حاجز القطيفة».

كان على الحواس الخمسة لجميع من في الحافلة أن تعبر رهبة عند السماع باسم هذا الحاجز حيث يمكن أن تعبر منه ولكن خلال خمس دقائق لتجد نفسك في «قبضة اللاعدالة».

«سامر ص» طبيبٌ من حمص كان متجهًا إلى «مستشفى دمشق الجامعي» حيث يعمل هناك كطبيب جراح قبل أن يحصل له كل ما حدث.

شغل بعض الآيات القرآنية لعلها تخفف من رشقات قلبه المتسارعة، وتشعر نفسه ببعض السكينة، وردد غيره أدعية حفظها عن ظهر قلب: «وجعلنا من بين أيديهم سدًا ومن خلفهم سدًا فأغشيناهم فهم لا يبصرون»، تغيرت الوجوه كتغير يومٍ خريفٍ سقطت أوراقه على قارعة الطريق.

أوقف السائق حافلته بجوار أول عسكري، ليصعد بجزمته إلى الحافلة بقوة، مر بين المقاعد ليجمع البطاقات الشخصية وهو يتمعن وجوه الناس الكالحة، وقف أمام الباب ليتأكد أن عدد البطاقات مطابق لعدد الراكبين، غاب بضعة دقائق، ثم عاود الصعود من جديد، رمى البطاقات في وجوه أصحابها، ووقف عند الباب مرة أخرى، وبيده إحدى البطاقات وصرخ: «سامر ص» تعال إلى هنا أيها الحيوان!

خارت قوى سامر حتى إنه لم يستطع الوقوف على قدميه عند سماعه العسكري يخبر السائق بالانصراف بعد أن طلب منه البقاء قليلاً، أمسك كتفه بقوة ليجبره على النهوض والسير أمامه، وسامر يُقلب ناظره في وجوه الحاضرين، يحاول أن ينظر في الجميع لعل أحدهم يستطيع التعرف عليه ليخبر أهله بما حدث، لكن لا أحد سوى سائق الحافلة الذي فهم نظرات التري في عينيه، فهزله رأسه وهو مطبق على شفتيه بكل أسف.

نُزعت ثيابه وأُلقي به منبطحاً تحت أقدام أحد الضباط على الطريق المعبدة لتلتهم حرارة الإسفلت لحم بطنه كلما



مرت أربعة أيام تذوق فيها سامر أشد أنواع العذاب وأقساها كما كان يظن، لم يكن يدري أنها المقدمة لما سيصبح عليه حاله فيما بعد، فقد ملَّ المقدم الضياء الانتظار وفقد الأمل في حصوله على المال، فأمر بإرساله إلى فرع فلسطين، هناك حيث يكون السجين فأرتجارب لأنواع جديدة من وسائل التعذيب والإرهاب، أمر بإرساله مع برقية تتهمة بالعمل كطبيب في أحد المشافي الميدانية، يعالج جرحى القصف الذين تستهدفهم مدافع النظام وطائراته، وعلى الرغم من أن سامر لم يفعل، إلا أنه نعم، في سورية الأسد كانت معالجة جراح الناس الأبرياء جريمة يعاقب عليها القانون، بل يمكن أن تُنصب لك أعواد المشانق وتُلف حبالها حول عنقك من أجل ذلك.

عدَّ أبو سامر نقود الفدية، ووضعها في كيس أسود، واحتضنه طيلة الطريق أثناء سفره، يظنُّ أنه يحمل الأمل الذي سيُعيد ولده إلى دفة العائلة، لم يعلم أنه قد خسر ابنه إلا بعد وصوله إلى الحاجز، هناك حيث سلبوه ماله وألقوه خارجاً، عاد لا يملك سوى دموع قتلته بعد عدة أيام، ها قد خسر بيته وماله وولده الذي دُفن في قبره مقتولاً برصاصات بلا بنادق.

هذه قصة واحدة من آلاف القصص التي مرت بالسوريين خلال حكم النظام البائد لذا فالיום لا عدالة دون محاسبة من قتل أبناءنا، وغَيَّبهم قسراً في معتقلات لا يعلم أحد عنها شيئاً إلا الله.

لا عدالة اجتماعية حين نترك مجرماً حراً طليقاً بعد أن أذاب قلوبنا فقداً وحنناً على أهلنا المغيبين في السجون.



تنوعت أنشطة تيار سورية الجديدة خلال شهري نيسان وأيار بين ندوات ولقاءات حوارية في حلب ودمشق ناقشت بناء الأحزاب السياسية ودور المجتمع في المرحلة الانتقالية إلى جانب ملتقيات فكرية وجلسات نقاش ثقافية وإصدار البودكاست الأول للتيار حول مستقبل العمل الحزبي كما نشر التيار فيديوهات سياسية تناولت قضايا العدالة الانتقالية وبناء دولة المواطنة والعدالة.

<https://syriamovement.com>



تيار سورية الجديدة
New Syria Movement